• تتضمن التعاملات الصورية والتصرف في أرصدة المتعاملين بالمخالفة لأوامرهم وتقديم بيانات غير صحيحة

«الأوراق المالية»: 21 مخالفة يجب على المستثمرين والوسطاء والشركات المدرجة تجنبها

أمل المنشاوي - أبوظبي

أفادت هيئة الأوراق المالية والسلع بأن «هناك نحو 21 مخالفة، يجب على المستثمرين والوسطاء والشركات المدرجة تجنب القيام بها، وذلك وفقاً لأحكام وأنظمة الهيئة المعمول بها».

وأوضحت الهيئة لـ«الإمارات اليوم» أن «قائمة المخالفات الواجب على المستثمرين تجنبها، تضم الإسهام أو الترتيب لأي معاملات صورية، لا تؤدي إلى انتقال حقيقي للأوراق أو الأموال محل الصفقة، بجانب تقديم أي بيانات أو تصريحات أو معلومات غير صحيحة تؤثر في القيمة السوقية للأوراق المالية، وعلى قرار المستثمر بالاستثمار أو عدمه، إضافة إلى عدم تقديم أي بيانات أو مستندات يطلبها فريق التفتيش، أو المماطلة في ذلك».

وأشارت الهيئة إلى أن «قائمة المخالفات الواجب على شركات الوساطة تجنبها، تضم: عدم التزام شركات الوساطة وكل موظفيها بعدم التصرف في أرصدة العملاء، على وجه يخالف أوامرهم، أو يخالف النشاط المصرح للشركة القيام به، وعدم استغلال بيانات وتعاملات وأوامر العملاء، لتحقيق منافع أو مكاسب خاصة بالشركة أو موظفيها أو الغير، والمحافظة على سريتها (العمليات الاستباقية)، بجانب مراعاة مبادئ الأمانة والنزاهة».

كما تضم القائمة: عدم تضارب المصالح عند مزاولة النشاط، وعدم تفضيل المصالح الشخصية أو مصالح الغير على مصالح العملاء، وعدم التمييز بينهم وإدخال أوامرهم وفقاً لأسبقية ورودها، فضلاً عن عدم التزام شركة الوساطة بالتحقق من قدرة العميل على سداد قيمة عمليات شراء الأوراق المالية قبل تاريخ التسوية.

وأشارت الهيئة إلى أن «قائمة المخالفات الواجب على شركات الوساطة تجنبها تضم أيضاً: القيام بأي تصرف أو تعامل من شأنه التغرير أو التضليل بالمستثمرين، والتصرف بالأموال المودعة في حسابات العملاء، خلافاً لأحكام اتفاقية فتح الحساب، أو القانون والأنظمة والقرارات الصادرة بمقتضاه أو الحصول على أي فوائد على الأموال المودعة في حسابات العملاء».

كما تضم: الاحتفاظ بأموال العملاء على شكل ودائع ثابتة، أو الحصول على أي تسهيلات أو قروض مصرفية بضمان تلك الأموال أو رهن الأموال المودعة في حسابات العملاء.

وحددت الهيئة قائمة المخالفات الواجب على الشركات المدرجة تجنبها التي تتضمن عدم التزام الشركة التي تم إدراج أوراقها المالية، بإبلاغ السوق بأي معلومات تؤثر في أسعار تلك الأوراق حال توافرها لديها، أوعدم التزام الشركات المدرجة في السوق بنشر أي معلومات إيضاحية تتعلق بأوضاعها وأنشطتها، وبما يكفل سلامة التعامل واطمئنان المستثمرين متى طلب منها ذلك.

كما تتضمن قائمة المخالفات: تقديم الشركة المدرجة لأي بيانات أو تصريحات أو معلومات غير صحيحة تؤثر في القيمة السوقية للأوراق المالية، وعلى قرار المستثمر بالاستثمار أو عدمه، بجانب عدم قيام الشركة المدرجة بإخطار الهيئة والسوق بالتطورات الجوهرية التي تؤثر في سعر الورقة المالية حال وقوعها، وعدم الالتزام بالإفصاح للسوق عن نسب الملكية المحددة في نظام الافصاح والشفافية بالنسبة للشخص الطبيعي أو المعنوي.

ورصدت الهيئة في قائمة المخالفات الواجب على الشركات المدرجة قيام أعضاء مجلس الإدارة والاشخاص المطلعين بالتداول في فترة الحظر، والقيام بتعاملات أو تصرفات من شأنها التغرير والتضليل بالمستثمرين، أو استغلال المعلومات الخاصة بأوامر المستثمرين لتحقيق منافع خاصة له أو للغير، أو ممارسة النشاط قبل الحصولعلى موافقة الهيئة والسوق.

«الهيئة» أكدت أن شركات الوساطة لا يجب أن تقوم بأي تصرف أو تعامل من شأنه التضليل بالمستثمرين.
أرشيفية

3.5 مليارات درهم السيولة الأسبوعية

سجلت السيولة الأسبوعية لسوقي دبي المالي وأبوظبي للأوراق المالية، نحو 3.5 مليارات درهم، مقارنة بمليارات درهم، خلال جلسات الأسبوع السابق.

وشهدت القيمة السوقية تراجعاً بقيمة ثمانية مليارات درهم، مستقرة أمس عند 787 مليار درهم، مقارنة بـ795 مليارات درهم بنهاية الأسبوع السابق.

وتراجع المؤشر العام لسوق أبوظبي للأوراق المالية متخلياً عن 38 نقطة، بنسبة انخفاض 0.84٪، منهياً تعاملات، أمس، عند مستوى 4479 نقطة، مقارنة بـ4517 نقطة، وفقاً لإغلاق الأسبوع السابق.

في المقابل، ارتفع المؤشر العام لسوق دبي المالي بنسبة 0.75٪ عند مستوى 3352 نقطة صعوداً من 3327 نقطة، بزيادة 25 نقطة مقارنة بإغلاق نهاية الأسبوع السابق.

من جانبه، قال مدير عام مركز «الشرهان للأسهم والسندات»، جمال عجاج، إن «أسواق المال المحلية شهدت تراجعاً خلال أول ثلاث جلسات من الأسبوع الماضي، لكنها عاودت الارتفاع في آخر جلستين، لكن على مستوى المؤشرات فقط، إذ استمرت السيولة متدنية وسط عزوف واضح من المستثمرين عن الشراء»، مضيفا أن «غياب المحفزات المحلية، سواء بالسلب أو الإيجاب، خلق حالة عامة من الهدوء، وأوجد مساراً أفقياً للأسواق وتذبذباً بسيطاً في أداء المؤشرات».

وتابع عجاج أن «الأسواق المحلية لم تتفاعل مع العوامل الخارجية من تحسّن أسعار النفط، وأداء الأسواق العالمية الايجابي»، لافتاً إلى أن «هدوء التعاملات وضعف السيولة وتذبذب المؤشرات بنسب بسيطة، تعدّ أهم ما يميز جلسات الأسبوع الماضي».

• 57.2٪ ارتفاعاً في المعاد تصديره.. والصادرات غير النفطية انخفضت بنسبة 50.7٪

45.9 مليار درهم تجارة أبوظبي غير النفطية خلال الربع الأول

عبير عبدالحليم - أبوظبي

أفاد مركز الإحصاء في أبوظبي بأن «قيمة التجارة الخارجية عبر منافذ الإمارة، بلغت 45,9 مليار درهم، خلال الربع الأول من العام الجاري، بارتفاع نسبته 4,4٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي».

وأوضح المركز في تقرير أصدره، أمس، بعنوان «حركة التجارة الخارجية السلعية غير النفطية عبر منافذ إمارة أبوظبي»، أن «هذا الارتفاع ناتج عن ارتفاع قيمة المعاد تصديره إلى 7,2 مليارات درهم، خلال الربع الأول من العام الجاري، بارتفاع قدره 57,2٪، مقارنة بـ4,6 مليارات درهم، خلال الربع الأول من العام الماضي».

كما ارتفعت قيمة الواردات إلى 30 مليار درهم، خلال الربع الأول من 2017، مقارنة بـ27,9 مليار درهم، خلال الفترة المماثلة من العام الماضي، بنمو 18,3٪، بينما انخفضت الصادرات غير النفطية بنسبة 50,7٪، خلال الفترة نفسها لتصل إلى 5,7 مليارات درهم بالربع الاول من العام الجاري، مقابل 11,5 مليار درهم خلال الفترة نفسها من العام الماضي.

وأشار المركز أن قائمة الصادرات التي انخفضت قيمتها، خلال الربع الأول، تضم السلع الإنتاجية بنسبة 62,7٪، ومعدات النقل وأجزائها وملحقاتها بنسبة 56,7٪، والسلع الاستهلاكية بنسبة 53,8٪، واللوازم الصناعية بنسبة 50,9٪، والمواد الغذائية بنسبة 37,7٪، ووقود وزيوت التشحيم بنسبة 29,9٪.

ولفت إلى أن أهم السلع التي ارتفعت قيمة المعاد تصديره منها هي: الأغذية والمشروبات بنسبة 375,3٪، ومعدات النقل بنسبة 179٪، واللوازم الصناعية بنسبة 149٪، بينما انخفضت قيمة المعاد تصديره من وقود وزيوت التشحيم بنسبة 77,7٪.

ووفقا للتقرير، فان أبرز الواردات التي ارتفعت قيمتها هي اللوازم الصناعية بنسبة 61,3٪، ووقود وزيوت التشحيم بنسبة 22,3٪، ومعدات النقل بنسبة 8,8٪، بينما انخفضت الواردات من السلع الاستهلاكية بنسبة 9,5٪ والسلع الإنتاجية بنسبة 7,9٪.

وبين التقرير أن أهم الدول التي استقبلت صادرات أبوظبي غير النفطية هي: الصين، تليها السعودية، بينما ضمت قائمة اهم مناطق ودول إعادة التصدير بالنسبة للإمارة، كل من المنطقة الحرة في مطار أبو ظبي والصين والسعودية والكويت. وضمت قائمة الدول التي استوردت منها أبوظبي كل من الولايات المتحدة واليابان والبرازيل وكوريا الجنوبية.

من جانبه، قال الخبير الاقتصادي، رئيس قسم البرامج التدريبية في معهد السياسات الاقتصادية بصندوق النقد العربي، الدكتور إبراهيم الكراسنة إن «هناك عدة أسباب وراء تراجع صادرات أبوظبي خلال الربع الأول بنسبة تفوق 50٪، علي رأسها حالة الركود الاقتصادي العالمي وتراجع الطلب من جانب بعض الدول المستقبلة للصادرات، فضلا عن انخفاض قيم عملات العديد من الدول أمام الدولار خلال الفترة الماضية، فضلا عن ارتفاع كلفة بعض الصادرات الإماراتية وبالتالي ضعف تنافسيتها في السوق العالمية».

وأشار إلى أن تنامي قيمة السلع المعاد تصديرها تؤكد يرسخ مكانة أبوظبي كمركز لإعادة التصدير، لافتا إلى أن الإمارات بصفة عامة تتمتع بكفاءة عالية في عمليات إعادة التصدير ولها سمعة كبيرة علي المستوى العالمي في هذا الصدد.

«إحصاء أبوظبي» أكد أن التجارة الخارجية عبر منافذ الإمارة ارتفعت خلال الربع الأول من 2017 بنسبة 4.4٪.
أرشيفية